دلالة المخالفة القرآنية
لقياس النحويين في الإعراب (الأسماء)

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
ISSN 2536-9504

م.م. فراس مهند سعيد مجيد
قسم اللغة العربية
كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية
جامعة بغداد

أ.د. عبد الرحمن مُطلك الجبوريّ
قسم اللغة العربية
كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية
جامعة بغداد

الملخص:

تتحدد مهمة هذا البحث برصد مخالفة القرآن الكريم مقررات الصناعة النحويَّة التي آمنوا بها واستوثقوا بعراها، ومن ثمَّ يتعيَّن عليه أنْ يحد مفاهيمه الأساسيَّة التي تتكَّب التزامها والوفاء بها ورعايتها، بوصفها محددات ضروريَّة يلتزمها، واشتراطاتٍ منهجيَّة، لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى كشف حقيقة بعض التراكيب اللغويَّة في القرآن الكريم، والتي تبدو في ظاهرها أنَّها قد خالفت المقيس من كلام العرب، وبالنظرة المتأنيَّة والمتفحصة إلى تلك التراكيب، وردّها إلى أُصولها المقيسة من كلام العرب يتبيَّن لنا الحكم على هذه الظواهر يمكن أن يكون ناتجا عن قصور في إدراك المنهجيَّة اللغويَّة، التي يتبعها القرآن الكريم في التعبير عن معانيه ومقاصده، أو القصور في صياغة والتقعيد القواعد نفسها، وتقديم جانب المنطق على المعنى، ولتحقيق هذه الدراسة فقد تناول الباحث عددًا من الظواهر اللغوية في القرآن الكريم المخالفة لقواعد وأقيسة النحويين من جانب الإعراب في الأسماء منها.

middleeast201@gmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

The purpose of this research is to monitor the violation of the Qur'an by the grammatical industry decisions that they have believed in and to have verified its causes. Therefore, it must limit its basic concepts, which fulfill its commitment, fulfillment and care as necessary determinants and methodological requirements. In the Quran, which seem to have violated the measured from the words of the Arabs, and a careful and close look at those structures, and the return to the assets measured from the words of the Arabs shows us the ruling on these phenomena can be the result of deficiencies in the Edra The linguistic approach, followed by the Holy Quran in expressing its meaning and purposes, or shortcomings in the formulation and codification of the rules themselves, and presenting the logic side to the meaning, and to achieve this study has addressed the researcher a number of linguistic phenomena in the Koran contrary to the rules and the grammar of grammar by the expression in the names of which.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المُقدمة:

جاء موضوع البحث محاولة في دراسة دلالة المواضع القرأنيَّة التي يبدو ظاهرها مخالفا لقياس النحويين في الإعراب الأسماء منها على وجه الخصوص، فأغلب الدراسات التي واجهت هذه الظاهرة كانت في مجملها لا تخرج من نطاق التأويل والتسويغ، للقواعد النحويَّة دون المُبالاة لدقائق الدلالات المعنويَّة التي يكتنفها ذلك الإعراب والتوجيه النحويّ، فكان ذلك سببًا ودافعًا لهذا الموضوع، وهدفا في الوقت ذاته للوصول لتلك المكامن الدلاليَّة، وقد اتبعت فيه المنهج الوصفي في سرد الآراء النحويَّة لتلك المواضع القرآنية المشكلة، ومنهجا تحليليا استقصائيا في الوصول إلى تلك الدلالات لذلك النص، استعنت في ذلك بأمات الكتب النحويَّة في التنظير النحوي كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد وشرح المفصل لابن يعيش وغيرها من المدونات النحوية، مع الاستعانة بأشهر كتب التفسير النحوي وعلوم القرآن كمعاني القرآن للفراء، والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها. في محاولة للتغلب على كثير من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة كان الجهد في أغلبها محاولات تسويغية اعتمدت التقدير والتأويل دونما البحث والنظر المتمعن المتفحص وصولا لتلك الدقائق الدلالية كما في دراسة الباحثين (باسم يونس البديرات، وحسين محمد البطاينة) في بحثهما الخروج عن القياس في بعض التراكيب اللغوية في القرآن الكريم. لذلك جاء البحث مُقسمًا على محورين، الأوَّل منه توطئة نظرية في أهميَّة الإعراب عمومًا، وفي القرآن خاصة، وتبيين لجهد النحويين فيما أبدوا الاهتمام فيه من تتبع أواخر الكلم، وما يقتضيه سياق الكلام من الأحكام. والمحور الثاني جاء محاولة عمليَّة لبعض المواضع القرآنية في هذا الشأن.

توطئة نظرية:

فالإعراب علم تطبيقي شأنه شأن باقي العلوم التطبيقية الأخرى؛ إذ يقوم على أصول محددة، وقواعد ثابتة، يقررها علماء العربية في الأبواب النظرية المُختلفة.

غير إنَّ الإعراب يختلف عن هذه العلوم في شيء مهم جدًّا، وهو أنه يتعامل مع النص اللغوي الذي يتمثل المعنى فيه الهدف والغاية، وليس المعنى شيئًا هينً؛ لأنه لا يتحكم في تحصيله مجرد الدلالات اللغوية للألفاظ، أو العلاقات النحوية فيما بينها، وإنما يتدخل في ذلك عناصر أخرى كشخصية المتكلم والمخاطب، وزمن النص، والظروف والملابسات المحيطة به.

ومن أجل ذلك نبه العلماء على ضرورة مراعاة المعنى عند الإعراب، ولو كان ذلك على حساب الإعراب قال ابن جني: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك"(١).

فإذا كان الأمر كذلك في إعراب أي نص لغوي، فما بالنا إذا كان هذا النص هو القرآن الكريم، إذن لا بدَّ أنْ يرعى في إعرابه كل الحرص والدقة والتحري حتى لا يُحرف معناه، ويُفهم على غير المقصود منه.

وقد واجه علماء إعراب القرآن، والمهتمون به بعض المشكلات في عدد من آياته لهذا الأمر، فقد رأوا أنَّ تطبيق قواعد الإعراب على ظاهر النص فيها يُؤدي إلى معانٍ أُخرى غير التي يُراد فهمها، سواء أكانت تلك المعاني مما يتعلق بجانب العقيدة أو الفقه أو غيرهما؛ لذلك وحرصا منهم على عدم التحريف أو الزلل في فهم كتاب الله عز وجل؛ حمل النص على غير ظاهره في الإعراب، فأولوا وقدروا حتى يتفق مع المعنى، فلا يحدث تصادم أو تعارض بين ما يقتضيه الإعراب، وما يُراد فهمه من النص.

فقد كانت عناية النحويين بالمفردات، وتخصيص الدرس النحويّ لها بالسهم الأوفر جعل من جهدهم مُنصَبا على دراسة أحوال أواخر المفردات، وما يتعلق بها من عمل وعامل، دونما إعطاء مثيل لهذا القدر من الجهد لدراسة الجملة والتركيب في ضوء دلالة كل منهما، فجاءت دراسة الجملة العربيَّة – ولاسيما في القرآن الكريم– مُوجَّهة في ضوء دراسة المفردات وأحوالها، والبحث عن العامل فيها رفعًا، أو نصبًا، أو خفضًا، فإنْ وجدوا فهو الغاية، وإلَّا فيُصار إلى تقديره مع القول بالحذف وغيره من التأويلات.

ومع ذلك نجد ما يظهر فيه أنَّ القرآن الكريم مُخالف في بعض إعرابه لقواعد، وأقيسة النحو العربي، ولم تنطبق عليها أسس الإعراب وقواعده، فيما يلي لأهم هذه المواضع القرآنيَّة في الأسماء التي أشكل إعرابها على العلماء لذلك السبب، وعرض أقوالهم وتوجيهاتهم، والتوصل إلى المقصد الدلالي المُراد من النص.

وقد جاء في القرآن الكريم بعض المواضع النحوية التي جاءت مخالفة للقياس النحوي في هذا السياق:

- **العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر:**

مِمَّا قَعَّدَهُ النحويون من قواعد النحو العربيّ أنَّ (إنَّ) حرف توكيد مُشبَّه بالفعل، يدخل على الجملة الاسميَّة فينصب الأوَّل اسما له، ويرفع الثاني خبرا له، غير أنَّهم اختلفوا في قضية العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع وهو المبتدأ، قبل تمام الخبر نحو قولنا: (إنَّ زيدا ومحمدٌ قائمانِ)؛ فذهب البصريون إلى عدم جواز العطف، ولا يجوز الرفع فيه عطفا على موضع اسم (إنَّ)؛ لأنَّه يُؤدِي إلى أن يجتمع على الخبر عاملان، أحدهما هو الابتداء، والآخر، (إنَّ) وهذا لا يجوز، وخالفهم الكوفيون بجواز ذلك مُطلقا، واعتلّوا له بحملها على نقيضتها (لا) النافيَّة للجنس، فكما جاز العطف على اسم (لا) قبل تمام الخبر جاز هنا؛ لأنَّ العرب تحمل الشيء على ضدِّه كما تُحمله على نقيضه. أمَّا الفرَّاء فاتّخذ موقفا وسطا، إذ يرى أنَّه إذا كان المعطوف موضعا لا يظهر فيه الإعراب كقولنا: (إنَّ زيدا ونحنُ قائمون)، لا يجوز فيه إلا الرفع، وما عدا ذلك جاز فيه الأمران[٢].

وقد جاء في القرآن العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٣]. **وجاء في آية أُخرى هي قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

﴿وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [٤]، برفع (ملائكتُهُ) [٥]، فقراءة الرفع (وملائكته) على أنه مُبتدأ و(يصلّون) الخبر، وخبر (إنَّ) محذوف تقديره: (إنَّ اللهَ يُصليّ وملائكته يصلون)، وهذا مذهب البصريين، وقيل عطف على موضع اسم إنَّ قبل الخبر، وهذا قول الكوفيين[٦].

ولذلك فقد أُوِّلَت الآيّة الأُولى تأويلات عدَّة، إذ خرّجها سيبويه[٧] على التقديم والتأخير، ونُسِب هذا الرأي إلى الخليل أيضا[٨]. فيكون المعنى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك)، فيكون خبر (الصابؤون) محذوف يدلّ عليه المذكور، والعطف من قبيل عطف الجمل لا المفرد، والغرض من تقديم (الصابؤون) على خبر (إنَّ) جاء تنبيها على أن هؤلاء أشد إيغالا في الضلالة واسترسالا في الغواية؛ لأنهم جردوا من كل عقيدة[٩]. فهم أشدّ العرب المذكورين في هذه الآية ضلالا وما سموا صابئين إلا لأنهم صبَئوا أي خرجوا عن الأديان كلها فإنهم إن آمنوا كانوا أيضًا كذلك[١٠]، ويضعّف هذا الرأي تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها[١١].

أمَّا الأخفش، والمبرد؛ فذهبا إلى عكس مَا ذهب إليه سيبويه؛ إذ إنَّ خبر (إن) مضمر عندهما، دلَّ عليه الثاني، فالعطف بـ (الصابئين) إنما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (إن) وخبرها[١٢]، ويُضعَّف هذا الرأي؛ لأنَّ حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس[١٣].

ومنهم من خرَّج هذا الموضع بالعطف على المضمر في قوله تعالى: (هادوا) وقد نسبه الفراء إلى الكسائي[١٤]، وهو غلط لأنه يوجب أن يكون الصابؤون والنصارى: يهودا فلا يُشارك الصابئي اليهودي في اليهوديَّة[١٥]؛ ولأنَّ العطف على الضمير المرفوع قبل أَن يُؤَكد أَو يفصل بَينهمَا بِمَا يقوم مقَام التَّأْكِيد قَبِيح[١٦]، أو أنها جاءت على لغة بلحارث الذين يعربون المُثنى بالألف، وجمع المُذكر السالم بالواو في جميع الحالات الإعرابيَّة[١٧]، أو أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم[١٨].

وهذا أمر قد وقف عنده المفسّرون، وأكثروا وجوه القول فيه، والتخريج له، ليقيموا الآية الكريمة على أصول النحو وقواعده. فقال قائل: إنه بعد أن طال الفصل بين (إنّ) و (واو العطف) في (والصابئون) ضعف عمل (إنَّ) فيما بعد الواو، وصارت الواو أشبه بواو استئناف..!! [١٩].

والآية من المتشابهات مع آيتين أخريين[٢٠] في القرآن الكريم، وفي كلا الموضعين كانت فيه (الصابئين) في حالة النصب معطوفة على اسم (إنَّ). فهل يمكن تفسير ذلك أو إرجاعه إلى مجرد التقديم والتأخير للاهتمام. والقرآن الكريم كتاب الله المعجز لا يُمكن أنْ يكون غير قادر على أنْ يأتي منصوبة لا مرفوعة كما في الآيتين الأخريين، ولا يُمكن ردّ ذلك الاختلاف الإعرابي إلا إلى مغزى دلاليّ، أودعه الله في كتابه العزيز.

نجد أنَّ آية البقرة نزلت في سَلْمَانَ، فقد سأل النبي (ﷺ) عن أصحابه أهل دين كان معهم، فذكر للنبيّ من صلاتهم وعبادتهم فنزلت الآية، وهم أهل صلاح سبقوا الإسلام[٢١]، غير أنَّ الحالَ في آية المائدة يختلف فقد: "جاء جماعة من اليهود إلى النبي (ﷺ) فقالوا: ألست تقرّ أن التوراة حق من عند الله؟ قال: بلى، فقالوا: فإنا نؤمن بها ولا نؤمن بما عداها، فنزلت الآية، أي لستم على شيء من الدين حتى تعملوا بما في الكتابين من الإيمان بمحمد عليه الصلاة والسلام، والعمل بما يوجبه ذلك منهما"[٢٢].

فهو كاعتراض دل به على أنه لما كان الصابئون مع بيان ضلالهم وابتعادهم عن الأديان كلها إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح يُتاب عليهم ، وكان غيرهم أولى بذلك، وهم ليسوا في الواقع على شيء من الدين حتى يعملوا بما أنزل الله عليهم في التوراة والإنجيل والقرآن، ويُؤمنوا بما نزل عليهم فيهما، فدون الإيمان لا نجاة لهم[٢٣].

ومن هنا يتضح لنا قيمة (إنَّ) وما دخلت عليه، والمعروف أنَّها حرف توكيد[٢٤]، يدخل على الجمل الاسميَّة فيؤكدها، وفي الآية مقصد واضح وهو أنَّ من يؤمن بالله إيمانا خالصا لا يشوبُهُ عيب لا خوفَ عليه، فحكم (إنَّ) بالتوكيد على (الذين آمنوا منهم)

فقط، وما بعدها من الفئات التي ذُكِرت إنما كانت تحت ظلالها من الإيمان، فكيف لا يُخاف عليهم وهم ليسوا بمؤمنين ويتحصل هذا التناقض إنْ عُطِفت (الصابئين) على الذين آمنوا. فبرفعها كان هذا الإعجاز الدلالي، في إيضاح القصد من الآية.

ولأنَّ أغلب المفسرين انطلقوا في تفسير القرآن من جانب القاعدة النحويَّة، محاولين تسويغ قواعدهم وعللهم، فالبصريون اصطدموا بقاعدة وضعوها اعتمادا على منطقهم في منع العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، وهي أنَّه لا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد، وهما (الابتداء)، و(إنَّ)، والمعمول هو الخبر. وفي حقيقة الحال هذا أمر بعيد عن اللغة لما فيه من تكلف، وشطوط، لأنَّ في أصل الحال أنَّ العمل أولا و آخرا للمُتكلم لا غيره على ما ذهب إليه ابن جني[٢٥].

ومما يُحمل على ما قيل، قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[٢٦]، برفع رسوله[٢٧]، فقد خرَّجها أغلب المُفسرين على ثلاثة أوجه هي[٢٨]: *(الأوَّل):- أنَّ (رسوله) مبتدأ والخبر محذوف أي ورسولُهُ بريءٌ منهم وإنما حذف لدلالة الأول عليه[٢٩].، أو أنَّ قوله (ورسولُهُ) معطوف على الضمير المستتر في الخبر في قوله (بريء) [٣٠]، أو أنَّ (رسولُهُ) معطوف على محل اسم أن، ومحله الرفع، ومنهم من ضعَّف هذا الرأي، لانفتاح (أن) [٣١].

والذي يبدو إنَّ براءة الرسول هي براءة مُتضمنة لبراءة الله، فإنْ كان الله بريئًا من المشركين، كان الرسول بريئًا منهم أيضًا، وأنَّ البراءة هنا من المشركين لشركهم بالله، ونقضهم لعهدهم ومواثيقهم مع الرسول في صلح الحديبية، وليعلم المسلمين أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ قَدْ بَرِئَا مِمَّا عَاهَدْتُمْ بِهِ الْمُشْرِكِينَ[٣٢]. فلما كان أصل البراءة من الله وأُكدت بـ(أن)، ولما كانت براءة الرسول براءة مُتضمنة لبراءة الله، عُطفت على موضع اسم (إنَّ)، ففي ذلك تأكيد، كون اتباع الرسول اتباعا لله جلّ في علاه، فطاعة الرسول من طاعة الله، قال تعالى: (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظا) [٣٣].

- **نصب الفاعل:**

يُفهم من قول سيبويه أنَّه رُفع الفاعل باشتغال الفعل به يقول: "هذا باب الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)"[٣٤].

وقال المبرد: "إنما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو والفعل جملة يُحسَن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائم زيدُ"[٣٥].

أمَّا النحويون الآخرون، فذهبوا إلى أنَّ الفاعل رُفِع والمفعول نُصِب للفرق بينهما ثم أخذوا يعللون بعلل ثانوية. يقول الأنباري: "فإذا ثبت هذا وأنَّ الفاعل أقل من المفعول والرفع أثقل والفتح أخف أعطوا الأقل للأثقل والأكثر للأخفّ ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول"[٣٦]. وهذا ما علل به ابن الوراق، وعبد القاهر الجرجاني، والأعلم، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، والجامي(ت٩٩٨هـ) [٣٧].

وهذا ما يخصّ الفاعل، أما المفعول به؛ فحكمه النصب دائما، لتعدي فعل الفاعل إليه[٣٨]. أو لأنَّ المفعولات كثيرة، فناسبت الكثرة خفة العلامة الإعرابية[٣٩].

وقد يتقارض الفاعل والمفعول فيما بينهما في العلامة الإعرابية بأنْ يعطي أحدهما الآخر حركته الإعرابيَّة[٤٠]، نحو: (خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الحجرَ الزجاجُ) [٤١]، عند أمن اللبس بتوافر قرينة معنوية أو لفظية تزيل اللبس من تبادل هذه الحركة الإعرابية فـ"المبيح لذلك كُلُّه فهم المعنى، وعدم الالتباس، ولا يُقاس على شيء من ذلك"[٤٢].

وقد خولف ذلك بنصب الفاعل، ورفع المفعول به، كما يفهم من قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٤٣].

وفي قراءة الجمهور على نَصْب (الظَّالِمِينَ) مفعولا به، وعلى أنْ يكونَ (عَهْدِي) فاعل، فيكون المعنى: (لا يصل عهدي إلى الظالمين فيدركهم). وقرأ قتادة، والأعمش، وأبو رجاء، وعبد الله: (الظَّالِمُونَ) بالفاعلية، و(عَهْدِي) مفعول به، والقراءتان ظاهرتان؛ إذ الفعل يصحّ نسبته إلى كل منهما، فإن من نالك فقد نِلْته[٤٤].

هذا وقد اختُلِف في المقصود بالعهد، قال ابن قتيبة : العهد: الميثاق، وقال ابن عباس: عهدي. نبوتي، أما مجاهد فعنده هو بمعنى الإمامة[٤٥]، أي: (لا يستحق الظالم الإمامة) وهو الرأي الأشهر. وقيل أن المراد أن (لا عهد لظالم عليك أن تطيعه في ظلم، وإن عاهدته فانقضه). وقيل: العهد بمعنى الأمان، أي: لا أُؤَمِّنُ الظالم من الانتقام منه، وهذا رأي قال به قتادة وذلك يوم القيامة، فأما في الدنيا فقد ناله الظالم، وقيل: عهد الله بمعنى دينه. أي: لا ينال ديني الظالمين. وقيل: العهد بمعنى الطاعة أي: لا ينال طاعتي الظالم[٤٦].

والعَهد لغة: الْحفاظ ورعاية الْحُرْمَة. قال رسول الله (ﷺ): «حُسنُ العَهْد من الْإِيْمَان» [٤٧]، والعَهد: الْأَمان، وإِنَّمَا سُمِّيَ اليَهودُ والنَّصَارَى أَهلَ العَهْدِ للذِّمّة الّتي أُعطُوهَا، فإِذا أَسْلموا سَقَطَ عَنْهُم اسمُ العَهْد[٤٨].

نفهم من ذلك أنَّ العهد غير متطلب للفاعليَّة، لا بل هو مطلوب، وهذا ما ذهب إليه جمهور المفسِّرين في تفاسيرهم، من غير أنْ يُشيروا إلى كونه فاعلا وليس مفعولا، واقتصر قولهم أنَّ المعنى في الرفع والنصب واحد، فهما متقاربان، فيصح في الفعل هذا نسبته إلى كل منهما، فإن من نالك فقد نِلْته، كما تقول: نلت خيرك، ونالني خيرك[٤٩]. ولأن المعنى: "أنَّ إبراهيم عليه السلام كأنَّه قال: واجعل الإمامة تنال ذريتي (واجعل) هذا العهد ينال ذريتي، قال اللَّه: (لا ينال عهدي الظالمين). فهو على هذا أقوى أيضًا"[٥٠].

ولكن أيعقل أنْ تكون كلتا القراءتين بمعنى واحد؟، وهل يُمكن أن نُعُدَّ ما جاء في القرآن بصورة معيَّنة دون الأُخرى، وكأنها شيء غير مقصود ليس بذي معنى، ومن يُنعم النظر في آي القرآن يدرك أنَه في غايَّة الدقَّة في التعبير؛ لأنَّ الظالم في

الأصل ليس من شأنه أنْ يسعى إلى نيل عَهْدِ الله، ولو أدرك ذلك ما وصف بالظلم، فضلا عمَّا في هذا من التعبير من إشارة مقصودة أرادها الله للظالمين بأنهم خُصوا بالحرمان من رحمته؛ إذ لا يصيب عهده من كان ظالما[٥١]. فجعل من حركة الفاعل النصب، كونهم ممن حرمهم الله ما وعد به مؤمنيه.

- **الاتباع على البدليَّة في الاستثناء المنقطع:-**

وحكم المستثنى بـ(إلا) النصب إذا وقع بعد تمام الكلام الموجب، مُتصلا كان، أو منقطعا[٥٢]. والأخير يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقول الله عزّ وجلّ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٥٣]؛ فاتباع الظن ليس من العلم، والاختيار فيه النصب في كل حال مثبت أو منفي، وربما ارتفع ما قبل إلا، وهي لغة بني تميم[٥٤]. وقد منع النحويون الإبدال في الاستثناء المنقطع؛ إذ لا يُبْدَل في الاستثناء إلّا ما كان بعضا للأوّل والمنقطع يكون المستثنى ليس جنسا من المستثنى منه ولذلك سُمِّي مُنقَطِعا[٥٥].

وقد جاء في القرآن الكريم ما يظهر فيه الاتباع على البدلية والاستثناء فيه مُنقطع قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٥٦]، إذ يُفهم من ظاهر هذه الآية أنَّ (من) اسم موصول في محل رفع فاعل للفعل (يعلم)، وقوله (الغيب) مفعول به، ولفظ الجلالة (الله) في محل رفع بدل من الاسم الموصول، والاستثناء مُتصِل[٥٧].

غير أنَّ الزمخشري وتبعه في هذا الرأي أبو حيان[٥٨] أشكل في هذه الآية إشكالا معنويًّا؛ وذلك لأنَّ إعراب لفظ الجلالة (بدل) من (مَنْ) يقتضي أنْ يكونَ الله سبحانه وتعالى مُندرجا في لفظ (من) فيكون (في السماوات والأرض) ظرفا له، ولهذا التقدير عَدَّ أنَّ الاستثناء في هذه الآية مُنقطِعا، ولفظ الجلالة بدل على لغة بني تميم الذين يجوزون مجيء إعراب المستثنى على البدليَّة في الاستثناء المُقطِع[٥٩]، وأوَّلو

ذلك البدلية على تقدير أن يكون الاستثناء من القَدْر الذي وقعتِ الشرْكَةُ فيه بين المستثنى والمستثنى منه(٦٠).

وقد وجَّه الزمخشريّ وتبعه في ذلك أبو حيان ردًّا على ما يُقال إنَّه من المُمكن أنْ يكون الله عزَّ وجلَّ ممن في السماوات والأرض على ما يراه المتكلمون من أنَّ الله سبحانه في كلِّ مكان، فيكون في السموات إشارة إلى ظَرْف حَقِيقِي لِلْمَخْلُوقِينَ فِيهِمَا، وَمَجَازِيّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى على اعتبار علمه في كلِّ مكان، فكأنَّ ذاته فيها، وبذلك لا نذهب إلى ما أشكل عليه الزمخشري، وهذا ما جوَّزه السفاقسي(٦١)، فيكون الجواب حينئذٍ أنَّ ذلك غير صحيح؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعا بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يُنْكِرُ ذَلِكَ، فضلا عن أنَّ الجمع بين الله سبحانه وتعالى وبين المخلوقين في شيء واحد فيه إيهام تسوية، والإيهامات مُزالة عنه وهن صفاته، ولذلك قال رسول الله (ﷺ) لمن قال: (ومن يعصهما فقد غوى) (بِئس الخطيب أنت)(٦٢)؛ لأنَّه جمع بين الله سبحانه والرسول (ص) في ضمير واحد(٦٣).

ولذلك جاءت أقوال المُفسرين في تأويل هذه الآية على عِدَّة آراء، ومِن المُمكن عَدّ رأي الزمخشري في اعتبار الاستثناء مُنقطِعا الرأي الأول في حل هذا الإشكال.

* (الرأي الثاني): أنْ تكون (إلا) بمعنى (غير) وتعرب صفة لـ (من)، ويكون تقدير الآية: (قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب غيرُ الله) ولما جُعِلت (إلا) بمعنى غير أُعرِبَ الاسم الذي بعدها بإعراب (غير)، وهذا رأيٌ حكاه العكبري في التبيان(٦٤).
* (الرأي الثالث): أنْ يكون الاستثناء مُتصِلا، ولكن الظرف غير مُتعلِق بفعل تقديره (استقر) كما هو المعهود، وإنما يتعلق بغيره من الأفعال التي يُمكن أنْ تُنسب حقيقة إلى الله سبحانه وتعالى، وإلى المخلوقين كـ(ذكر، ويذكر)، ويكون التقدير: (لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض الغيب إلا الله)، وهو قول ابن مالك(٦٥)، إلا إنَّه خالف في هذا الرأي ما تقرر لدى النحويين كون العامل في الظرف أو الجار والمجرور لا يجوز إلا إذا كان كونًا عامًا، أو استقرارًا عامًا، فإنْ كانَ خاصًا مُقيَّدا ما جاز حذفه(٦٦).

وبعدُ؛ فالمُراد من هذه الآية لا يُمكن أنْ يتعارض مع ما قيل فيه، وما فهمه العلماء من قوله تعالى: (في السماوات والأرض)، من معنى الظرفيَّة فيه سواء أكانت حقيقيَّة أم مجازيَّة، قول فيه كثير من التأويل، فما كانت (من) هنا إلا أبلغ صيغ العموم، وليس المُراد بها معناها المُحدَّد، فهي في قوة (أحد) الواقعة في سياق النفي، كما في قولنا: (لا يعلم أحد الغيبَ إلا الله) وأتى بذكر السماوات والأرض تحقيقا لإرادة العموم، والإحاطة، تؤدي معنى (لا يعلم أحد الغيب إلا الله)، وليس كما نشأ في ظنهم من أنَّ الظرف هنا للتخصيص والتقييد، بل للاستغراق والإحاطة. فضلًا عن أنَّ إطلاق الوصف حقيقة لله سبحانه وتعالى وعلى خلقه لا يستلزم تماثلهما حتى يفر منه إلى المجاز، وكما يُطلق عليه (عزَّ وجلَّ) أنَّه سميع بصير، عليم قدير، حي مريد، حقيقة، يُطلق ذلك على خلقه حقيقة أيضًا.

- **عطف المنصوب على المرفوع:-**

العطف أصلٌ للتثنية، استُغني فيها بالحروف عن المعطوف[٦٧]. وفي حروف العطف اختصارٌ بديع، وهو أنَّها تكفي مؤونة تكرير العامل[٦٨].

فالعَلاقة الرابطة بينهما عَلاقة أصالة، وهذا ما أدى إلى أنْ يكونا نظيرين من جانب آخر في الأحكام. ونتلمَّس ذلك بقول العكبري: "العطف: لي الشيء والالتفات إليه، يُقال: عطفت العود إذا أثنيته، وعطفت على الفارس: التفت إليه. وهو بهذا المعنى في النحو؛ لأنَّ الثاني ملوي على الأوَّل، ومثنيٌّ إليه، ولذلك قدرت التثنية بالعطف، والعطف بالتثنية"[٦٩]. فـ "العطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين"[٧٠]

لذا فإنَّ العطف إشراك شيئين متناظرين في النوع والحكم، والقصد منه الاختصار والاستخفاف من إعادة الفعل، ولهذا سُميِّ العطف تابعًا، يتبع معطوفه بالإعراب، فالعطف: جمعُ بين شّيئين أو أشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى، وهو التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي (الواو)، و(الفاء)، و(ثُمَّ)، و(أَوْ)، و(إمَّا)، و(أَمْ)، و(بَلْ)، و(لكن) [٧١].

وقد جاء في القرآن ما يظهر فيه عطف المنصوب على المرفوع، في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾[٧٢]، خلافا لقواعد العطف التي وضعها النحويون.

وهذه الآية جاءت تستثني بعضا من بني إسرائيل عن حكم سابق في آية سابقة[٧٣] بقوله تعالى: ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٧٤]، ولذلك تناولها المفسرون بعدة آراء[٧٥]، فمنهم من خرجها على أنَّ (المقيمين) والمقصود بهم (النبيين) ليست معطوفة على قوله تعالى (الراسخون)، وإنما هي عطف عَلى (ما) المخفوضة بالباء، فيكون المعنى: (يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة) أي بالنبيين المقيمين الصلاة[٧٦].

وقال بعضهم عُطِفَت على الهاء والميم في قوله (منهم)، فيكون المعنى: (لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك)، وهذا مرفوض عند النحويين؛ لأنَّه عطف الظاهر على المضمر المجرور، ولا يكون إلا في الشعر[٧٧].

وللخليل وسيبويه وجمهور النحويين رأي في هذا العطف ذكروه فيما أسموه بـ(باب المدح) بيَّنوا فيه صحَّة هذا وجودته، وتقديره: و(اذْكُرُوا المقيمين الصَّلَاة)، أَو (أعني المقيمين الصَّلَاة)، فهو على سبيل الاختصاص، فيكون خَبَرُ (الراسخون) قوله تعالى: (يُؤْمِنُونَ) لَا غَيْرَ، لِأَنَّ الْمَدْحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ. فَانْتَصَبَ (الْمُقِيمِينَ) عَلَى الْمَدْحِ أي أمدح المقيمين الصلاةَ، والصلاة مفعول به لاسم الفاعل (المقيمين)، وَارْتَفَعَ (وَالْمُؤْتُونَ) أَيْضا عَلَى إِضْمَارٍ (وَهُمْ) عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ إِلَى الرَّفْعِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ، لِأَنَّ النَّعْتَ إِذَا انْقَطَعَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَعُدْ مَا بَعْدَهُ إِلَى إِعْرَابِ الْمَنْعُوتِ، وَهَذَا الْقَطْعُ لِبَيَانِ فَضْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَكَثُرَ الْوَصْفُ بِأَنْ جُعِلَ فِي جُمَلٍ[٧٨].

فقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ هو استئناف وحكم جديد؛ إذ كان لما قبل هذه الآية شأن، ولما بعدها شأن آخر، ولولا هذا التخالف فى نظم الآية لما وقفنا عند تلك الكلمة، ولربّما داخلنا شعور دون أن ندرى أن الآية الكريمة نسق واحد، تنتهى إلى حكم واحد، هو ما ختمت به الآية فى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾[٧٩]. فكان من تخالف الإعراب إيحاء في الخروج عن نسق الكلام السابق، وما فيه من حكم، ولذا سُمي هذا العطف نسقا من قولهم نسقت الكلام أنسُقه؛ أي: واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض. والنَّسَقُ بمعنى المنسوق؛ أي الكلام المنسوق بعضه على بعض[٨٠].

ولهذا قد يكون ذلك لإبراز قيمة إقامة الصلاة في هذا الموضع على معنى- وأخص المقيمين الصلاة؛ ولأهمية الصلاة ومكانتها في الإسلام اجتمع فيها كل أركان الإسلام، ففي الصلاة تتكرر الشهادة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وفي الصلاة زكاة؛ لأن الزكاة فرع العمل، والعمل فرع الوقت، والصلاة تأخذ الوقت نفسه، وفيها صيام حيث تمتنع في الصلاة عما تمتنع عنه في الصوم بل وأكثر، وفيها حج لأنك تتجه في صلاتك إلى الكعبة"[٨١]. ولها نظائر في الأساليب العربية وفي القرآن الكريم، لإبراز معنى خاص في السياق له مناسبة خاصة، ومَثَلُ الآية طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ فِي عَطْفِ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى صِفَاتٍ مَحَامِدَ، عَلَى أَمْثَالِهَا، فَيَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمُعْطُوفَاتِ النَّصْبُ عَلَى التَّخْصِيصِ بِالْمَدْحِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ لِلِاهْتِمَامِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النُّعُوتِ الْمُتَتَابِعَةِ[٨٢]، ومنه قول الخرنق بنت هفان القيسي[٨٣]: (من الكامل)

لَا يبعدن قومِي الَّذِي هُمُو ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ.

- **البدل من المستثنى منه من غير أنْ يُسبق بنفي:-**

يُنصب المستثنى بـ (إلا) وجوبا، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواء أكان الكلام متصلًا أم منقطعًا، وذلك نحو: (قام القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا

حمارًا)[٨٤]. نقل سيبويه عن الخليل قوله: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل رحمه الله وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك. وانتصب الأب؛ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حمل عليه وعمل فيها"[٨٥].

من هذا يتضح لنا أنَّ علة نصب المستثنى كونه خرج مما دخل فيه ما قبله حكما وعملا. في حين ذهب الكوفيون ومعهم المبرِّد، والزجّاج، في تعليلهم إلى أن الناصب له (إلا) نيابة عن استثني[٨٦]، أي: نُصِب؛ لأنَّه مفعول به لفعل مقدر هو (استثني) وقد نابت (إلا) عنه.

فحكم المستثنى بـ(إلا) بعد الكلام المثبت لا يكون إلا نصبًا، ولذلك يمتنع اتباعه لما قبله على البدل كما جاز في النفي نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، فلا يجوز: جاءني القوم إلا زيدًا[٨٧].

ويعلل ذلك سيبويه[٨٨]، بمعنى أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، و إذا قدّرنا الكلام على هذا يكون التقدير: (جاءني إلا زيد)؛ لأنَّه يوجب مجيء الناس بأجمعهم إليه سوى زيد، وهذا غير ممكن، ويمكن هذا في النفي؛ لانَّك إذا قلت: (ما جاءني أحد إلا زيد)، فالكلام صحيح؛ لأنَّه يجوز أن ينفي مجيء الناس سوى زيد، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب، وتبع سيبويه في هذه العلَّة ابن الورَّاق، وابن يعيش[٨٩].

وجاء في كتاب الله ما يظهر فيه الإبدال من غير أنْ يُسبق بنفي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٩٠]، فالأصل وما هو ظاهر من هذه الآية أنَّ (إلا) هنا أداة استثناء، ولكن هذا الإعراب يؤدي إلى إشكالٍ معنوي؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ سيكون: (لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم الله لفسدتا)، وبذلك يقتضي

لو لم يُستثنَ الله لم تفسدا[٩١]. فيثبت أنَّ مع الله –عزَّ وجل– إلها آخر[٩٢]. وهذا مُحال، وإنما المُراد أنَّ الفساد مُترتب على مُجرد التعدد[٩٣].

ولهذا الإشكال ذهب سيبويه[٩٤]، والكسائي[٩٥] إلى أنَّ (إلَّا) هنا صفة بمعنى (غير)، ويكون التقدير حينئذٍ: (لو كان فيها آلهة غير الله لفسدتا). جاء في الكتاب: "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مِثْل وغَيْر (وذلك قولك لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبْنَا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [٩٦] ونظير ذلك من الشعر قول ذي الرمة[٩٧]:– (من الطويل)

أنِيخَتْ فأَلْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بَلْدةٍ قليلٍ بها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُهاَ

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها، إذا كانت غير غير استثناء ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [٩٨] وقوله عز وجل ذكره ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[٩٩]."[١٠٠] وإلى هذا ذهب القرَّاء في أحَد قوليه حيث قدرها بقوله الثاني أنَّها بمعنى (سوى)، وإلى ذلك ذهب أغلب النحويين[١٠١].

وبذلك وجَّه العلماء الرفع في لفظ الجلالة، فلما قدَّروا (إلا) بمعنى (غير) والإعراب مُتعذِّر فيها جُعل الإعراب على ما بعدها[١٠٢]، ومعنى ذلك أنَّ (إلا) هنا كانت تستحق الضمة؛ لكنَّها لا يُمكن أنْ تظهر عليها، فنُقِلت إلى الاسم الذي بعدها، وأمَّا إعرابه فهو مُضاف إليه مجرور وعلامة جرِّه الكسرة المُقدَّرة منع من ظهورها الضمة المنقولة إليه من (إلا)[١٠٣]. وذهب الشلوبين إلى أنَّ (إلَّا) هنا بمعنى غير ولكن التي بمعنى (مكان) وإلى هذا ذهب أبو الحسن بن الضائع غير أنَّه قدرها بمعنى (بدل، أو عوض) [١٠٤].

ونسَبَ ابن هُشام إلى المُبرد مخالفته إجماع النحويين، في عَدِّ (إلا) في الآية أداة استثناء، ولفظ الجلالة (الله) بدلا من (آلهة)، وتخلص من اعتراض أنَّ البدل لا يكون في الاستثناء إلا بعد النفي، وذلك بأنَّ (لو) حرف امتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه[١٠٥]، لكنه (المبرد) وافق النحويين في المُقتضب بحمل (إلَّا) على غير[١٠٦].

وليت شعري أيمكن أنْ يكون الله، جلَّ في علاه غير قادر على الإتيان بالأداة (غير) مكان (إلا) فيكون هذا التكلف بإعراب لفظ الجلالة بحركة مُجتلبة كان حقها كلمة قبل لفظ الجلالة؟، ثم الأدهى من ذلك أي استدلال مغلوط استدلوا به على أنَّ قولنا (مَا جَاءَنِي قَوْمُكَ إِلَّا زَيْدٌ، عَلَى الْبَدَلِ بمعنى: جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ، وعلى هذا المثال قاسوا الآية وجعلوا المعنى فيها على البدلية أي: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)[١٠٧]. ففي المثال الذي طرحوه نفوا الفعل؛ لأنَّ زيدا هو الوحيد الذي جاء، في حين أنَّ الآية لم يأتوا بنفيها، فلو نَفَوا جملة (لو كان فيها آلهة لفسدتا)، لكان المعنى (لو كان فيهما الله لم تفسدا)، إلا إنَّهم أبقوا الفعل مُثبتًا في عكسه على الله.

فضلًا عن أنَّ جعلهم (إلا) بمعنى (غير) على أنَّها صفة لا تناسب المقام الذي جاءت به هذه الآية، فما هو مُلاحظ أنَّ هذه الآية جاءت على سبيل الاستدلال على بطلان عقيدة المُشركين، بعد أنْ زعموا أنَّ الله جعل آلهة في الأرض شُركاء له في تدبير الخلق بعد خلق السموات والأرض، وَلِذَلِكَ فإنَّهم كَانُوا يَقُولُونَ فِي التَّلْبِيَةِ فِي الْحَجِّ (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)، فالْمُشْرِكِونَ لَمْ يَكُونُوا يُنْكِرُونَ أَن الله هُوَ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كما جاء في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ﴾[١٠٨] فَهذه الآية مُسُوقَةٌ لِإِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَا لِإِثْبَاتِ وُجُودِ الصَّانِعِ، أو حتى تعدد صفاته[١٠٩] و(غير) صفة للآلهة بنفي صفات الله عنهم، وليس هذا المراد، وإنما المراد الذي سيقت هذه الآية إليه هو إثبات وحدانية الله لا صفات الله، فلذلك كانت البدلية غاية الدقة في التعبير

عن المعنى المُراد؛ لأنَّ نفي البدلية إثبات لوحدانيَّة الله عزَّ وجلّ وكأنَّ الله سبحانه وتعالى أراد أن يُثبت أنَّه لو كان آلهة متعددة في هذا الكون بدل الله لفسد الكون، وخير ما يمكن أنْ يُستند إليه ما ذهب إليه الشلوبين، وأبو الحسن بن الضائع، حيث قدرا (إلا) بمعنى غير التي بمعنى: (مكان، أو بدل، أو عوض).

وما اعترض فيه ابن هشام من أنَّ قولنا لو كان فيهم آلهة إلا الله لفسدتا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي بمفهومه أَنه لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة فيهم الله لم تفسدا(١١٠)، ولكن هذا الكلام يكون لو كان الله مُستثنى منصوبا، ولا يمكن أنْ يكون ذلك، لانَّ الله لا يُمكن أنْ يخرج ممن عدوها آلهة، وهنا يمكننا أنَّ نستوضح قصديَّة إعراب الله على البدليَّة، فما كانت هذه الصياغة إلا في غايةٍ من الدِّقة والجزالة.

الخاتمة:

١) ألفاظ القرآن المبين منساقة لدلالته، ودلالته منساقة لمعانيه، وكل شيء فيه من لفظه إلى معناه جاء لحكمة مقصودة، دون سواها مع ما تكتنفه من دلالات ومعان إيحائية ظلالية، فإن أدركناها ظفرنا بها، وإن لم ندركها فليس لأنه لا حكمة هناك، بل لأننا قد جهلنا الوصول لإشاراته الإيحائية الدلالية.

٢) القول بالحذف والتأويل والتقدير يحول ويمسخ الدلالة في النص القرآنيّ، ويعدل بها إلى غير ما سيقت لأجله، ويقحم ويزيد فيها ما ليس فيها.

٣) للنص القرآني قابلية لتعدد الوجوه، وهي سمة من سمات الإعجاز القرآني وصورة من صوره التي لا تنقضي.

middle-east2013@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

(١) الخصائص: (٢٨٥/١).

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء: (٣١١/١).

(٣) المائدة: (٦٩).

(٤) الأحزاب: (٥٦).

(٥) وهي قراءة ابن عبَّاس، يُنظر: إعراب القرآن للنحّاس: (٢٢٢/٣)، والكشَّاف: (٥٥٧/٣)، والبحر المحيط: (٢٤٨/٧)، ومختصر ابن خالويه: (١٢٠).

(٦) يُنظر: الإنصاف: (١٥١/١)، وشرح التصريح: (٣٢١/١).

(٧) يُنظر: الكتاب: (١٥٥/٢).

(٨) يُنظر: التفسير الوسيط للواحدي: (٢١٠/٢).

(٩) يُنظر: شرح المفصل: (٥٤٤/٤)، إعراب القرآن وبيانه: (٥٢٦/٢-٥٢٧).

(١٠) يُنظر: الكشّاف: (٦٦٠/١).

(١١) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: (٥٢٨/٢).

(١٢) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن لمكي: (٢٣٣/١).

(١٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: (٥٢٨/٢).

(١٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء: (٣١٢/١).

(١٥) يُنظر: الإنصاف: (١٥١/١)، والنحو وكتب التفسير: (٣٣٢/١).

(١٦) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن لمكي: (٢٣٢).

(١٧) يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢٣٢/٢)، والتبيان في إعراب القرآن: (٤٥٢/١).

(١٨) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن لمكي: (٢٣٢/١).

(١٩) يُنظر: التفسير القرآني للقرآن: (١١٤٤/٣).

(٢٠) البقرة: (٦٢)، والحج: (١٧).

(٢١) يُنظر: البحر المحيط: (٣٨٨/١).

(٢٢) التفسير المُنير للزحيلي: (٢٦٠/٦).

(٢٣) يُنظر: التحرير والتنوير: (٢٧٠/٦)، والتفسير المُنير للزحيلي: (٢٦٤/٦).

(٢٤) يُنظر: الجنى الداني: (٣٩٣/١).

(٢٥) يُنظر: الخصائص: (١١١/١).

(٢٦) التوبة: (٣).

(٢٧) وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: وَرَسُولَهُ بِالنَّصْبِ، عَطْفا عَلَى لَفْظِ اسْمِ أَنَّ. وقرىء بِالْجَرِّ شَاذّا، وَرُوِيَتْ عَنِ الْحَسَنِ، يُنظر: الكشَّاف: (٢٤٥/٢).

(٢٨) يُنظر: الكشَّاف: (٢٤٥/٢).

(٢٩) يُنظر: البحر المحيط: (٣٦٧/٥).

(٣٠) يُنظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن: (٢٣٣/٥)، والتحرير والتنوير: (١٠٨/١٠).

(٣١) يُنظر: البحر المحيط: (٣٦٧/٥).

(٣٢) يُنظر: البحر المحيط: (٣٦٥/٥).

(٣٣) النساء: (٨٠).

(٣٤) الكتاب: (٣٤/١).

(٣٥) المقتضب: (٨/١).

(٣٦) أسرار العربية: (٧٧-٧٨).

(٣٧) يُنظر: المقتصد: (٣٢٥/١).

(٣٨) الكتاب: (٣٤/١).

(٣٩) يُنظر: أسرار العربية: (١١٤).

(٤٠) يُنظر: مغني اللبيب: (٧٢٥/٦-٧٢٦).

(٤١) يُنظر: همع الهوامع: (٦/٢).

(٤٢) نفسه: (٦/٢).

(٤٣) البقرة: (١٢٤).

(٤٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء: (٧٦/١)، معاني القرآن واعرابه للزجاج: (٢٠٥/١)، وحجة القراءات: (٩٤/١)، والحجة للقراء السبع: (٤٢/٢)، والنحو وكتب التفسير: (٢٩٢/١)،

(٤٥) يُنظر: تأويل مُشكل القرآن: (٢٥٠/١).

(٤٦) يُنظر: معاني القرآن للنحاس: (٣٥٧/٤).

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

(٤٧) يُنظر في تخريج الحديث: صحيح البخاري: (٨/٨)، ومعجم ابن الأعرابي: (٤٠١/١).

(٤٨) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: (١٢٠/١).

(٤٩) يُنظر: معاني القرآن للفراء: (٧٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٢٠٥/١).

(٥٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٢٠٥/١).

(٥١) يُنظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: (١٣٤/٣).

(٥٢) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: (٦٧/١).

(٥٣) النساء: (١٥٧).

(٥٤) يُنظر: الأُصول في النحو: (٢٩٠/١).

(٥٥) يُنظر: شرح المُفصل: (٥٤/٢).

(٥٦) النمل: (٦٥).

(٥٧) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: (٢٩٨/٢).

(٥٨) يُنظر: البحر المحيط في التفسير: (٢٦٠/٨).

(٥٩) يُنظر: الكشَّاف: (٣٧٨/٣).

(٦٠) يُنظر: شرح المُفصَّل: (٥٤/٢).

(٦١) يُنظر: مُغني اللبيب: (٥٤٨/١).

(٦٢) يُنظر: صحيح مُسلم: (٥٩٤/٢).

(٦٣) يُنظر: الكشَّاف: (٣٧٨/٣)، والبحر المُحيط: (٢٦٠/٨).

(٦٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: (١٠١٢/٢).

(٦٥) يُنظر: مُغني اللبيب: (٥٨٦/١).

(٦٦) يُنظر: النحو الوافي: (٥١٩/١).

(٦٧) يُنظر: اللباب: (٩٧/١).

(٦٨) يُنظر: توجيه اللمع: (٢٨٣).

(٦٩) اللباب: (٤١٦/١).

(٧٠) توجيه اللمع: (٢٨٣).

(٧١) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: (٦٩١/٢).

(٧٢) النساء: (١٦٢).

(٧٣) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (١٣٥/٢).

(٧٤) النساء: (١٦١).

(٧٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١٣١/٢).

(٧٦) يُنظر: تفسير الراغب الأصفهاني: (٢٢٧/٤).

(٧٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١٣١/٢).

(٧٨) يُنظر: الكتاب: (٦٠/٢)، والبحر المحيط: (١٣٤/٤).

(٧٩) يُنظر: التفسير القرآني للقرآن: (١٠٠٩/٣).

(٨٠) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: (٢٦٠/١).

(٨١) تفسير الشعراوي: (١٠٣٢٦/١٧).

(٨٢) يُنظر: الكشاف: (٥٩٠/١)، والتحرير والتنوير: (٢٩/٦).

(٨٣) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب: (٣١/٣).

(٨٤) يُنظر: شرح المُفصَّل: (٧٧/٢)..

(٨٥) الكتاب: (٣٣٠/٢-٣٣١).

(٨٦) يُنظر: المُقتضب: (٣٩٠/٤)، وأسرار العربيَّة: (٨٥-٨٦).

(٨٧) يُنظر: شرح المُفصَّل: (٨٢/٢).

(٨٨) يُنظر: الكتاب: (٣٣١/٢).

(٨٩) يُنظر: شرح المُفصَّل: (٨٢/٢).

(٩٠) الأنبياء: (٢٢).

(٩١) مغني اللبيب: (٩٩/١)، وحاشية الصبان: (٢٣١/٢).

(٩٢) التبيان في إعراب القرآن: (٩١٥/٢).

(٩٣) يُنظر: حاشية الصبان: (٢٣١/٢).

(٩٤) يُنظر: الكتاب: (٣٣١/٢)، وتفسير القرطبي: (٢٧٩/١).

(٩٥) يُنظر: تفسير القرطبي: (٢٧٩/١١).

(٩٦) الأنبياء: (٢٢).

middle-east2017@hotmail.com ISSN 2536-9547

(٩٧) يُنظر: ديوان ذي الرمة (قافية الميم): (١٠٠٤).

(٩٨) النساء: (٩٥).

(٩٩) الفاتحة: (٧).

(١٠٠) الكتاب: (٢/٣٣١-٣٣٢-٣٣٣).

(١٠١) يُنظر: معاني القرآن للفراء: (٢/٢٠٠).

(١٠٢) يُنظر: إعراب القرآن: (٣/٤٨)، ومُشكل إعراب القرآن: (٢/٤٧٨).

(١٠٣) يُنظر: النحو الوافي: (٢/٣٥٢).

(١٠٤) يُنظر مُغني اللبيب: (١/٩٩).

(١٠٥) يُنظر: مغني اللبيب: (١/٩٩)،

(١٠٦) يُنظر: المقتضب (٤/٤٠٨).

(١٠٧) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: (٢/٩١٤).

(١٠٨) الزمر: (٣٨).

(١٠٩) يُنظر: التحرير والتنوير: (١٧/٣٨-٣٩).

(١١٠) يُنظر: مغني اللبيب: (١/٩٩٩).

middle-east2017@hotmail.com
مركز الشرق الأوسط للبحوث
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

(١) أسرار العربية، للأنباري، محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق لاط لات.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، للسَيُوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لاط، لات.

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

(٤) إعراب القرآن، للنَّحَّاس، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١.

(٥) إعراب القرآن وبيانه، لدرويش دار الإرشاد، سورية، ط: الرابعة ، ت: (١٤١٥هـ).

(٦) الإنصاف، ابو بركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط: ١، ٢٠٠٣م.

(٧) البحر المحيط، لأبي حيان، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر/ بيروت، ت: ١٤٢٠هـ.

(٨) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٩) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(١٠) التحرير والتنوير، لمحمد ابن عاشور، الدار التونسية للنشر/ تونس، لاط، ت: ١٩٨٤هـ.

(١١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، لعبد الله الفوزان، ت: حسن المناعيتونس، ط: الأولى.

(١٢) تفسير الراغب الأصفهانى ت: محمد عبد العزيز، جامعة أم القرى، ط:١، ت: ٢٠٠١م.

(١٣) تفسير الشعراوي (الخواطر) محمد متولي الشعراوي مطابع أخبار اليوم، لاط، ت: ١٩٩٧م.

(١٤) التفسير القرآني للقرآن، لعبد الكريم يونس الخطيب دار الفكر العربي القاهرة، لاط، لات.

(١٥) التفسير المنير، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر دمشق، ط: ٢، ت: ١٤١٨هـ.

(١٦) التفسير الوسيط للواحدي، ت: عادل أحمد دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ت: ١٤١٥هـ.

(١٧) توجيه اللمع لابن جني، ت: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م.

(١٨) جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، ت:علي البجادي، نهضة مصر للطباعة لاط، لات.

(١٩) الجنى الداني للمرادي ت: د فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت/ ط: ١، ١٩٩٢م.

(٢٠) حاشية الصبان للصبان دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ت: ١٩٩٧م.

(٢١) الحجة للقراء السبع، أبو علي الفارسي، بدر الدين قهوجي، دار المأمون، دمشق، ط٢ ١٩٩٢

(٢٢) حجة القراءات لأبي زرعة، ت: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، لاط، لات.

(٢٣) خزانة الأدب، لعبد القادر، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٩٩٧م.

(٢٤) الخصائص، لابن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، لات.

(٢٥) ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر، برواية ثعلب، لاط، لات.

(٢٦) شرح التصريح على التوضيح، الجرجاويّ دار الكتب العلمية، لبنان، ط: ١، ت: ٢٠٠٠م.

(٢٧) شرح المفصل، لان يعيش قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، لاط، لات.

(٢٨) صحيح مُسلم، لمسلم النيسابوي، محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، لات.

(٢٩) عمدة الحفاظ في التفسير، للسمين الحلبي ت:محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط:١/١٩٩٦م

(٣٠) فتحُ البيان، لأبي الطيب ت: عَبد الله الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة، بيروت، ت:١٩٩٢م.

(٣١) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، ت: محمد أبو الفضل، دار الفكر، القاهرة، ط:٣ ١٩٩٧م.

(٣٢) الكتاب، لسيبويه ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.

(٣٣) الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط: الثالثة، ت: ١٤٠٧هـ.

(٣٤) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ت:عبد الإله النبهان، دار الفكر/، ط:١٩٩٥،١م.

(٣٥) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ت: إبراهيم الصاعدي، المدينة المنورة، ط:٢٠٠٤،١م.

(٣٦) المحرر الوجيز لأبي محمد الأندلسي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ.

(٣٧) المحكم والمحيط الأعظم،لأبن سيده ت: الهنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط:٢٠٠٠،١م.

(٣٨) مشكل إعراب القرآن لمكي ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة/ لبنان، ط:٢، ١٤٠٥م.

(٣٩) معاني القرآن، للفراء ت: أحمد يوسف النجاتي دار المصرية/ مصر، ط:١، لات.

(٤٠) معاني القرآن، للنحاس ت: محمد الصابوني، جامعة أم القرى/، ط: ١، ت: ١٤٠٩هـ.

(٤١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب/ بيروت، ط: ١١٩٨٨م.

(٤٢) معجم ابن الأعرابي، لابن الأعرابي ت:عبد المحسن، دار ابن الجوزي، ط: ١/ ١٩٩٧م.

(٤٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ت: مازن المبارك، دار الفكر، ط: ١٩٨٥،٦م.

(٤٤ المقتصد، لعبد القاهر ت: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، لاط، ١٩٨٢م.

(٤٥) المقتضب، للمبرد ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب/ بيروت، لاط، لات.

(٤٦) النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط: الخامسة عشرة، لات.

(٤٧) النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبدالله رفيدة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ط:٣ لات.

(٤٨) همع الهوامع، للسيوطي ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية/ مصر، لاط، لات.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504